# السكان والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والآفاق بعد عشر سنوات من إعلان القاهرة 2013

## تقرير

### حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

**عبر الإنترنت، 11 أيار/مايو 2023**


**موجز**

أطلقت الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية عملية المراجعة العشرية لإعلان القاهرة لعام 2013، كجزء من الاستعراض والتقييم الدوري لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء 30 سنة على اعتماده.

وفي هذا الإطار نظمت الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية "حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية" عبر الإنترنت في 11 أيار/ مايو 2023. وشارك في الاجتماع برلمانيون من 11 دولة عربية، من المعنيين بالقضايا السكانية والاجتماعية، واستعرضوا خلاله إنجازات برلماناتهم في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013، كما ناقشوا التحديات التي تواجه عملهم في هذا المجال.

ويتضمن هذا التقرير ملخصاً للعروض وأبرز ما جاء في النقاش والرسائل الرئيسية للحوار التي ستُقدَّم إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في بيروت.


---

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

## المحتويات


أولاً- مقدمة .....3

**ثانياً- الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية** .....4

**ثالثاً- الجلسات والمناقشات** .....6

ألف - الجلسة الافتتاحية .....6

باء - الجلسة التمهيدية .....6

جيم - الجلسة الأولى: دور البرلمانيين في معالجة قضايا السكان والتنمية .....8

دال – الجلسة الثانية: حوار مفتوح حول تعزيز دور البرلمانات في تسريع تنفيذ إعلان القاهرة 2013 في المنطقة العربية .....11

هاء- الملاحظات الختامية .....12

**رابعاً - المشاركون** .....12


## المرفقات


**قائمة المشاركين** .....13

## أولاً- مقدمة

شكّل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في عام 1994 إجماعاً لافتاً بين 179 دولة على أن حقوق الإنسان وكرامته شرطان مسبقان وضروريان لتحقيق التنمية المستدامة. وعزّز برنامج عمل المؤتمر الروابط بين السكان والتنمية والبيئة وأعاد توجيه الخطاب الدولي حول السكان والتنمية للتركيز على رفاه السكان وحقوقهم وخياراتهم الفردية عوضاً عن تلبية الأهداف الديمغرافية فحسب.

وحدّد برنامج العمل مجموعة من الغايات والأهداف التي تشمل عدداً كبيراً من القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة بما فيها السكان، والنمو الاقتصادي المطرد والفقر، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والإنصاف وتمكين المرأة، والصحة الإنجابية والجنسية والحقوق الإنجابية، ومعدلات الاعتلال والوفيات، والتوزيع السكاني، والتحضر، والهجرة. كما وصف احتياجات مختلف الفئات السكانية والتحديات الخاصة التي تواجههم في سياق التحولات الديموغرافية الناشئة، والتغيرات البيئية، والتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أثبتت الاستعراضات الدورية لمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي أجريت على مدى خمسة وعشرين عاماً أن الأهداف المتفق عليها لا تزال قائمة على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه عالمياً في عدد من المجالات. وفي المنطقة العربية، كشفت المراجعات الإقليمية لتنفيذ برنامج العمل عن انخفاض كبير في معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات؛ وعن تحسّن في مجالات تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ ومعدلات الالتحاق بالمدارس؛ والمساواة بين الجنسين في التعليم؛ والوصول إلى المياه الصالحة للشرب، وغيرها من الأهداف الإنمائية.

وفي الوقت ذاته، كشفت عمليات المراجعة أن التقدم كان جزئياً ومتفاوتاً بين البلدان وداخلها، وبيَّنت أوجه القصور المتبقية في مجالات رئيسية مثل تنمية الشباب، وجودة التعليم، وتمكين النساء والفتيات، والتنمية الريفية، واستمرار العنف القائم على النوع الاجتماعي بالإضافة إلى بروز تحديات وتغيرات جديدة، ومن ذلك مثلاً التحولات في الهيكل الديموغرافي، وارتفاع نسب الهجرة والتحضر، وتغيّر المناخ، وازدياد حدَّة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. في هذا السياق، أدت المراجعة الدورية الرابعة للمؤتمر في المنطقة العربية إلى اعتماد إعلان القاهرة لعام 2013، كخارطة طريق تفاهمت عليها الحكومات العربية من أجل تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة.

إزاء هذه الخلفية، تقود الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية عملية المراجعة العشرية لإعلان القاهرة لعام 2013، كجزء من الاستعراض والتقييم الدوري لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد انقضاء 30 سنة على اعتماده.

وبهدف ضمان عملية منظمة وفعّالة، تتألف هذه المراجعة من عدة مراحل: (1) في تشرين الأول/أكتوبر من العام 2022، عيّنت الدول الأعضاء نقاط اتصال وطنية لقيادة عملية التنسيق وإعداد تقارير المراجعة الوطنية الطوعية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ (2) أعدت الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية نموذجاً توجيهياً يتماشى مع بنية ونص إعلان القاهرة 2013 من أجل دعم ممثلي الدول الأعضاء في عملية إعداد التقارير الوطنية؛ (3) نظمت الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ورشتي عمل، هدفت الأولى إلى مناقشة منهجية المراجعة الإقليمية والتوافق على النموذج التوجيهي، وسعت الورشة الثانية إلى الوقوف على التقدم المحرز في عملية جمع المعلومات. كما تم الاتفاق على جمع نتائج تقارير المراجعة الوطنية الطوعية في تقرير إقليمي شامل سيُعرض في مؤتمر المراجعة الإقليمية؛ (4) تتضمن عملية المراجعة أيضاً سلسلة من الحوارات التشاورية مع مختلف الفئات المعنية بمن فيهم البرلمانيون

وأصحاب المصلحة غير الحكوميون؛ (5) وأخيراً ستتوج العملية بمؤتمر المراجعة الإقليمية الذي سينعقد حضورياً وافتراضياً في بيروت، لبنان، يومي 13 و14 أيلول/سبتمبر 2023.

وفي ما يخص الحوارات التشاورية، يؤكد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على دور البرلمانيين الهام في التأثير الإيجابي على الرأي العام وصياغة السياسات العامة ويدعوهم إلى المشاركة في زيادة الوعي بقضايا السكان والتنمية واتخاذ الإجراءات اللازمة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف برنامج العمل، وفقاً للأولويات الوطنية. كما يدعو البرلمانيين إلى التبادل المنتظم للخبرات في ما بينهم على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية والدولية عند الاقتضاء لضمان تنفيذ برنامج العمل. وعلى نحو مماثل، يدعو إعلان القاهرة لعام 2013 إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم واضعو السياسات، والبرلمانيون، والمربّون، ومقدمو الرعاية الصحية، وممثلو القطاع الخاص، ووسائل الإعلام في خلق بيئة مواتية لتنفيذ الإعلان تتيح لجميع فئات السكان أن تتمتع بحقوقها.

انطلاقاً مما سبق، يسعى "حوار البرلمانات العربية حول الاستعراض الإقليمي السادس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية" إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تزويد البرلمانيين بلمحة عامة عن عملية مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعرض الاتجاهات والأنماط الديموغرافية الرئيسية في المنطقة العربية، ومناقشة الاتجاهات والتحديات والثغرات المشتركة في تنفيذ إعلان القاهرة 2013؛

(ب) تيسير الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حول مشاركة البرلمانيين ومساهماتهم في النهوض بقضايا السكان والتنمية فضلاً عن رصد التقدُّم المُحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ت) زيادة المعرفة بين البرلمانيين والبناء على الالتزامات التي تم التعهد بها في منتديات البرلمانيين السابقة، بما في ذلك اجتماع البرلمانيين لمتابعة التزامات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بمناسبة مرور 25 سنة على انعقاده؛

(ث) مناقشة التحديات التي تمت مواجهتها وسبل تحسين قدرة البرلمانيين على تطوير التشريعات التي تتناول قضايا السكان وإدماج العوامل السكانية في عمليات صنع السياسات الوطنية من أجل الإسراع بتنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013.

وتتضمن النتائج المتوقعة من هذا الحوار ما يلي:

(أ) زيادة المعرفة بين البرلمانيين بشأن عملية المراجعة الإقليمية لإعلان القاهرة لعام 2013.

(ب) وثيقة ختامية تلخّص الرسائل والتوصيات الرئيسية لتعزيز مشاركة البرلمانات العربية في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013. وستقدم هذه الوثيقة الى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي يُعقد في أيلول/ سبتمبر 2023 في بيروت.

## ثانياً- الرسائل الرئيسية والتوصيات الصادرة عن حوار البرلمانات العربية

نتَجَ عن هذا الحوار التوصيات والرسائل الرئيسية التالية التي ستُقدَّم إلى مؤتمر الاستعراض الإقليمي الذي سيُعقد في أيلول/سبتمبر 2023 في بيروت:

1. تعزيز دور البرلمانات العربية في تحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013، وتوفير حياة كريمة لجميع السكان وتأمين حقوقهم.

2. التنويه بجهود البرلمانات العربية في وضع تشريعات وطنية لحماية مختلف الفئات السكانية، والتأكيد على ضرورة الاستمرار في مواءمة التشريعات الوطنية مع الأُطُر التنموية العالمية والإقليمية والتوصيات التي تضمَّنتها، ومنها برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

3. التأكيد على الدور المحوري للبرلمانيين في تمثيل الناس والتواصل معهم ومع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، ممّا يجعلهم شركاء رئيسيين في تحقيق أهداف التنمية لصالح جميع الفئات السكانية.

4. تفعيل دور البرلمانات في رصد الأداء الحكومي وردم الهوّة بين السياسات التنموية والبرامج والممارسة المطبَّقة، حرصاً على استجابتها لأولويات السكان واحتياجاتهم، لا سيّما الفئات الضعيفة منهم.

5. إعادة النظر في التداعيات المترتّبة عن التحديات العالمية والإقليمية والوطنية التي واجهتها البلدان العربية خلال السنوات الماضية، كالنزاعات والحروب والاحتلال وجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية وتغيُّر المناخ، وإعادة التفكير في المقاربات اللازمة لتحقيق الأهداف السكانية والتنموية، لا سيّما تلك المتصلة بحماية الفئات الأكثر ضعفاً، واحتياجات التخطيط الأسري غير الملبّاة، وتوفير خدمات الصحة والصحة الإنجابية، والقضاء على الفقر والتمييز، وحوكمة الهجرة.

6. إعادة النظر في المقاربات التنموية التي اعتمدتها الدول العربية على أثر جائحة كوفيد-19 التي كشفت عن الخلل البنيوي في مختلف المجالات التنموية وتسبَّبت في تحوّلات تنموية جذرية منها تسريع التحوّل الرقمي.

7. التأكيد على قضايا المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، وتأمين حقوقها ومنها حقوق الصحة الإنجابية، وتعزيز مشاركتها السياسية كأولويات وشروط أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

8. التركيز على منظومة الحماية الاجتماعية في الدول العربية وإصلاحها، ورصد الميزانيات المناسبة للاستجابة لأولويات المواطنين، لا سيّما الفئات الأكثر ضعفاً.

9. مراجعة التشريعات المتعلّقة بالتغطية الصحية الشاملة والحرص على أن تتضمَّن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي ينبغي أن تكون شاملة لجميع الفئات السكانية، لا سيّما الشباب.

10. إعادة النظر في أولويات السكان والتنمية في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات، لتعزيز الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات السكانية، لا سيّما تلك الأكثر عُرضة للمخاطر، ومنهم النازحون واللاجئون والنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة.

11. دعم عمل اللجان البرلمانية المتخصِّصة بقضايا السكان والتنمية، ومنها لجان المرأة والطفل والشؤون الاجتماعية، وتفعيل دورها الرقابي على السياسات الحكومية.

12. تفعيل دور البرلمانات في وضع سياسات الحدّ من مخاطر الكوارث، والتصدّي للتحديات الناشئة وإيلاء الاهتمام اللازم لاحتياجات مختلف الفئات السكانية في أوقات الأزمات.

13. تكثيف الجهود المبذولة لبناء قدرات البرلمانات العربية على وضع وتطوير التشريعات التي تتناول قضايا السكان، وإدماج المسائل السكانية في عمليات صُنع السياسات الوطنية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ورش تدريبية وطنية وإقليمية تساهم في نشر الوعي وتبادل الخبرات وتسليط الضوء على الممارسات الجيدة في البرلمانات العربية.

14. بناء قدرات الموظّفين البرلمانيين والأقسام البرلمانية الخاصة بالأبحاث لدعم عمل البرلمانات في مجال السكان والتنمية.

15. تحديد الثغرات في البيانات المتعلّقة بالسكان والتنمية، وتحسين جمع البيانات وتحليلها ضمن دراسات كميّة ونوعيّة وإتاحتها للبرلمانيين، وذلك لتعزيز دورهم في وضع قوانين وسياسات مرتكزة على الأدلّة.
16. تفعيل العمل المشترَك والمتابعة المستمرَّة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013.
17. وضع آلية مشتركة في المنطقة العربية لمتابعة تحقيق أهداف السكان والتنمية.
18. إعادة النظر في العقد الاجتماعي في المنطقة العربية، وفي ترسيخ قِيَم المواطَنة، واعتماد مقاربة الحقوق والواجبات، وإعادة التفكير في المفاهيم التنموية في سياق الواقع المجتمعي وأولويات المجتمعات العربية وخصوصياتها.

## ثالثاً- الجلسات والمناقشات

### ألف - الجلسة الافتتاحية

استُهلَّ الاجتماع بكلمة للسيدة ليلى بكر، المديرة الإقليمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان – المكتب الإقليمي للدول العربية، أفادت فيها بأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية أكد على الروابط المتكاملة والمتداخلة بين السكان والتنمية والبيئة والتوجه من التركيز على تحقيق الأهداف الديموغرافية إلى التركيز عن رفاه الأفراد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال التأكيد على قضايا أساسية كالتعليم، المساواة بين الجنسين واحتياجات مختلف الفئات السكانية. وأشارت إلى أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في تحقيق برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلا أنه لا يزال من الضروري العمل على سن وصياغة القوانين وإيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا السكانية ومن ضمنها قضايا الصحة الإنجابية.

ثم ألقت السيدة سارة سلمان، مسؤولة أولى لشؤون السكان في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا، كلمة أشارت فيها إلى أن عملية المراجعة تشكّل فرصة للدول للوقوف على ما أحرزته من إنجازات في قضايا السكان وعلاقتها بالتنمية وذكّرت بتأكيد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الدور المحوري للبرلمانيين كونهم الأكثر التصاقاً باهتمامات الأفراد واحتياجاتهم وهو ما ينعكس بدوره على المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. واستعرضت السيدة سلمان برنامج وأهداف الحوار مشيرة إلى أنه بنهاية الاجتماع سيتم الخروج بمجموعة من الرسائل التي سيقوم أحد السادة النواب باستعراضها خلال مؤتمر المراجعة الإقليمية الذي سيعقد في سبتمبر 2023.

بعدها، ألقت الوزير المفوض السيدة شعاع الدسوقي، مدير إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية، كلمة أكدت خلالها أن جامعة الدول العربية دأبت على دعم دور البرلمانيين العرب في قضايا السكان والتنمية بدعمها تأسيس "منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية" بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. كما شددت السيدة الدسوقي على الدور الهام للمجالس التشريعية في مجال رسم السياسات التنموية على المستويين الوطني والمحلي، وأشادت بأدوارهم المختلفة تشريعياً ورقابياً وتمثيلياً وسياسياً لإحراز التقدم في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة 2013 على الصعيدين الوطني والإقليمي.

### باء - الجلسة التمهيدية

هدفت هذه الجلسة إلى التمهيد للحوار من خلال التعريف ببرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013 وعملية المراجعة الإقليمية، وكذلك عرض الاتجاهات والأنماط الديموغرافية

الرئيسية في المنطقة العربية وتسليط الضوء على المسارات والتحديات والثغرات المشتركة بين الدول في تنفيذ الإعلان بعد عشر سنوات من تاريخ اعتماده.

بدأت الجلسة بمداخلة قدمها السيد عبد الهادي الكسابي، رئيس لجنة التضامن الاجتماعي في مجلس النواب المصري ونائب رئيس منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، أشار خلالها إلى الجهود التي حققها منتدى البرلمانيين العرب وكذلك التوصيات الصادرة عن المؤتمرال (32) لاتحاد البرلمانيين العرب الذي عقد في 2022. وأكد السيد الكسابي على ضرورة التوصل لمزيد من التوافق وبذل الجهود ووضع الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها المضي قدماً في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مشدّداً على ضرورة تحويل التوصيات إلى تشريعات فاعلة على المستوى الوطني. ثم استعرض السيد الكسابي تجربة مصر في المجال التشريعي ومن ضمنها التعديلات الدستورية عام 2019 لدعم الفئات المهمّشة كالمرأة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وتحويل النصوص إلى تشريعات قانونية كقانون رقم 30 للعام 2018 الخاص بحماية حقوق المرأة وتنظيم المجلس القومي للمرأة، وقانون رقم 10 لسنة 2018 بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021.

بعدها، قدمت السيدة هالة يوسف، المستشارة الإقليمية للصحة الجنسية والإنجابية في صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية، عرضاً شرحت فيه أن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ركّز على الحقوق والخيارات وإتاحة الفرص للجميع وتتم مراجعته بصفة دورية. وتطرقت السيدة يوسف إلى ما تم إحرازه من إنجازات على مدار العقود السابقة وعلى رأسها التكافؤ بين الجنسين في التعليم في المرحلة الابتدائية، وخفض معدلات الوفيات للنصف، وتمكين النساء والفتيات، وانخفاض معدلات الإجهاض غير الآمن، والاهتمام العالمي بمناهضة العنف ضد المرأة. ومع ذلك لا تزال هناك تحديات عظيمة وتفاوتات تتعلق بمعدلات التنمية بين الدول وبعضها البعض ومن بينها سرعة تغيُّر الديناميكيات السكانية، وانتشار التحضر وتبعاته على زيادة معدلات التنقل والنزوح، وقلة الموارد والتمويل، وجائحة كوفيد-19 وما أسفرت عنه من حاجة ملحّة لإعادة النظر في التشريعات التي تخدم قضايا السكان، وكذلك توفير وإتاحة البيانات لخدمة قضايا السكان والتنمية في الدول العربية.

وأكدت السيدة يوسف على الترابط الوثيق بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 للارتقاء بحياة الفرد ورفاه المجتمع، وذلك من خلال تقديم خدمات الصحة الإنجابية التي تمكّن الأفراد من عيش حياة طبيعية، وتمكين النساء والفتيات، والشراكات مع البرلمانيين التي من شأنها سن التشريعات الداعمة للسكان والتنمية وصياغة سياسات تصل لجميع الفئات السكانية.

وقدمت السيدة دينا تنير، مسؤولة شؤون اجتماعية في مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الاسكوا بعد ذلك عرضاً حول عملية المراجعة الإقليمية التي تقودها الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية وجامعة الدول العربية كل خمس سنوات، تستعرض خلالها الدول ما تم إحرازه في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأبرز التحديات التي واجهتها. وأشارت المتحدثة إلى أن الاستعراضات الدورية بيّنت تحسناً في عدة مجالات ذات أولوية من بينها معدلات وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، والمساواة بين الجنسين في التعليم.

وتطرقت السيدة تنير إلى اعتماد إعلان القاهرة 2013 الذي جدد التزام الدول الأعضاء ببرنامج عمل المؤتمر الدولي كخطة عمل غير منجزة حول السكان والتنمية توجّه جهود الدول العربية ما بعد عام 2014، وقد صُنِّفت توصياته ضمن مجالات السياسات العامة، والصحة، والمكان والهجرة والاستدامة البيئية، والحوكمة، والتعاون الدولي والشراكات، ودعا إلى الأخذ بعين الاعتبار إعلانات البرلمانيين العرب ذات الصلة بالسكان والتنمية. وأشارت إلى المراجعة الإقليمية الخامسة التي عقدت عام 2018: خمس سنوات بعد

إعلان القاهرة، والتقرير الصادر عنها الذي رُفِعَ إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية 2019 كما إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2019. واختتمت السيدة تنير العرض باستعراض الخطوات والمراحل الخاصة بعملية المراجعة الإقليمية السادسة التي بدأت في أكتوبر 2022 وستُتَوَّج في سبتمبر 2023 بمؤتمر إقليمي يستعرض التقرير الإقليمي للتقدم المحرز منذ العام 2018 ونتائج الحوارات المختلفة مع جميع أصحاب المصلحة ويصدر الرسائل والتوصيات الرئيسية التي ستقدم الى الدورة السابعة والخمسين للجنة السكان والتنمية المنعقدة في نيويورك في أبريل 2024.

## جيم - الجلسة الأولى: دور البرلمانيين في معالجة قضايا السكان والتنمية

أدارت هذه الجلسة السيدة هالة يوسف، المستشارة الإقليمية للصحة الجنسية والإنجابية في صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية. وهدفت هذه الجلسة الى إتاحة فرصة للحوار والتعلّم من الأقران بين البرلمانيين العرب بناء على التجارب والممارسات الجيدة في معالجة قضايا السكان والتنمية التي ركز عليها إعلان القاهرة 2013 من خلال أدوارهم المختلفة في إصدار التشريعات والقوانين، والرقابة وضمان المساءلة، والمصادقة على الموازنة، والتمثيل.

استُهلَّت الجلسة بسؤال المشاركين عن الاستجابة للأولويات السكانية من خلال أدوارهم التشريعية والتمثيلية ودراسات مشاريع الموازنة. وفي هذا الإطار أشار السيد أشرف حاتم، رئيس لجنة الصحة في مجلس النواب المصري وعضو منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، إلى أن القضية السكانية هي أولوية بالنسبة للدولة المصرية، فمنذ انعقاد منتدى البرلمانيين العربي الآسيوي في إندونيسيا، تم إطلاق مبادرة رئاسية تحت عنوان "تنمية الأسرة المصرية" شارك فيها البرلمان المصري، وتأسست لجنة بين جميع لجان المجلس وتضم لجان الصحة والتضامن والتعليم واللجنة الدينية وأُطلق عليها اسم "برلمانيون من أجل القضية السكانية". كما تم إجراء تعديل تشريعي لإدخال كل ما يتعلّق بالصحة الإنجابية في التأمين الصحي الشامل لموازنة الدولة للعام 2023/2024.

بدورها، أوضحت السيدة منى الخليلي، ممثلة البرلمان العربي، بأن صنّاع القرار مطالبون بتحويل مسار الزيادة السكانية المستمرة في الدول العربية من عبء وتحدي إلى ميزة نسبية تساعد في تحقيق الخطط التنموية وذلك من خلال مراجعة وتحديث التشريعات القائمة ذات الصلة لضمان ملاءمتها للمتغيرات الوطنية والدولية والإقليمية. كما أكدت أن البرلمان العربي يُولي قضايا السكان والتنمية أولوية كبرى في استراتيجية عمله ويعمل على معالجة هذه القضايا من خلال ثلاثة مستويات وهي: (1) البعد التشريعي، حيث يقوم بإعداد قوانين عربية استرشادية تتعلق بقضايا السكان والتنمية كمرجعية للدول العربية في إعداد تشريعاتها الوطنية ذات الصلة او لتحديث ما هو قائم بالفعل من تشريعات وقوانين؛ (2) التوظيف الأمثل لدور الدبلوماسية البرلمانية حيث يقوم البرلمان بدور فاعل في صياغة وإعداد مشروعات القوانين والتقارير التي تصدر عن المؤسسات البرلمانية الدولية والإقليمية في القضايا المتعلقة بالسكان والتنمية؛(3) وبناء قدرات البرلمانيين العرب من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل مشتركة في هذا المجال.

وأكد السيد محمد على حسن، عضو مجلس الشورى البحريني وعضو منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، على أهمية قضايا السكان والتنمية وارتباطها بقضايا عالمية ملحّة ومؤثّرة عليها كتغير المناخ والتلوّث وتوزيع الموارد الطبيعية والصراعات الإقليمية والدولية والهجرة وعدم الاستقرار الحضري وظهور الأوبئة وجائحة كورونا. وتابع المتحدث أنه بالرغم من التقدم المحقق على كثير من الأصعدة في ما يخص السكان والتنمية إلا ان المتغيرات الإقليمية والعالمية تتطلب المزيد من الدعم السياسي والمالي لتحقيق الأهداف السكانية وسن التشريعات المتعلقة بالسكان بشكل ملائم، وربما إعادة النظر في بعضها بما يحقق تطلعات السكان والحكومات والبرلمانات. ويستدعي ذلك أيضاً الانتقال من أهداف ديموغرافية محدّدة الى مستوى أكبر

يحقق رفاهية الناس وحقوقهم واختياراتهم من خلال منظور شامل ثلاثي الأبعاد هو السكان-التنمية-البيئة. وتساءل سعادته حول (1) وضوح وصلاحية الخطى المتبعة في الدول العربية في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ (2) الظروف الملائمة للسكان لتحقيق تنمية مستدامة ورفاهية مناسبة؛ (3) مدى تحقيق الأهداف المتعلقة بقضايا الفقر والهجرة والبنية التحتية وتنظيم الأسرة وغيرها؛ (4) وجود نهج واضح لتلبية الحقوق وخيارات الأفراد؛ (5) ما إذا تم تسجيل نتائج ملموسة لكافة المجتمعات في المنطقة على صعيد البرامج الاجتماعية والثقافية ورعاية الأسرة وبناء المدن المستدامة؛ (6) وما إذا تم القضاء على كافة أشكال التمييز القائم على النوع الاجتماعي واللون والدين والأيدولوجيا.

وفي معرض الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بآليات الحوار والتشاور بين البرلمانيين ومختلف أصحاب المصلحة المعنيين في ما يخص أهداف مؤتمر السكان والتنمية 1994، استعرض السيد رضا شبلي الخوالدة، عضو مجلس الأعيان الأردني وعضو منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية، تجربة البرلمان الأردني الناجحة في الربط بين البرلمانيين والحكومة والمواطن من خلال عدد من اللجان المتخصصة كالمرأة والشباب والصحة والسكان، وتعقد هذه اللجان المتخصصة لقاءات مستمرة مع أطراف الحكومة المعنية بتنفيذ التشريعات؛ كما أن البرلمانيين في تواصل مستمر مع قاعدتهم الشعبية لاستطلاع ما يواجه الناس من قضايا واحتياجات، وهم أيضاً على تواصل مستمر مع الجهات الحكومية ومنفذي القرارات والقائمين عليها كونهم جهة رقابية لأداء المؤسسات، كما لديهم القدرة على تعديل التشريعات بما يخدم رفاهية المواطن الأردني، مثل سن تشريع لحقوق الأبناء المولودين لأب غير أردني والسماح للاجئين السوريين بدخول سوق العمل الأردني والتمتع بحقوقهم الإنسانية. وختم السيد الخوالدة بذكر بعض التحديات التي تواجه الأردن ومن بينها نسبة البطالة التي تصل الى 25 في المائة وترتفع بين الإناث أكثر من الذكور، كما أشار أيضاً الى وجود مشاكل صحية مثل السمنة التي يعاني منها 30 في المائة من النساء في الأردن وذلك لعدم توازن منظومة الغذاء التي تُقَدَّم للمواطن الأردني مما يزيد من إنفاق الدولة على القطاع الصحي.

وحول قصص النجاح في معالجة أولويات مختلف الفئات السكانية ككبار السن والمهاجرين والنساء والشباب والأشخاص ذوي الاعاقة ضمن مسؤوليات البرلمانيين، أكدت السيدة خديجة الزومي، عضو البرلمان المغربي، في مداخلتها على أن قضايا السكان تحظى باهتمام كبير من قبل البرلمانيين في المغرب، وانه كان لا بد من تغيير طريقة التفكير في مسألة السكان والتنمية وتوفير مقوّمات الحياة الكريمة لجميع فئات المجتمع من خلال التركيز على الربط بين السكان وحقوق الإنسان، وكذلك بينهم وبين النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وقد ساهم الإطار القانوني للعمل السكاني في المغرب في هذا التغيير والذي يشمل الوثيقة الدستورية، والقانون الإطار للتنمية البشرية، ومدونة الأسرة، والقانون الإطار للمدن وغيرها من القوانين. وقد أدت هذه التشريعات لوضع استراتيجية في مجال السكان والتنمية تتضمن عدة محاور منها: (1) تعزيز الصحة الإنجابية وتحسين وجودة التعليم والتثقيف الصحي؛ و(2) التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

كما أشارت المتحدثة الى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تهدف الى محاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي ومساهمة المواطنين المعنيين في تشخيص احتياجاتهم ومطالبهم وتحقيقها بالإضافة الى الحوكمة الجيدة وإشراك جميع الفاعلين في التنمية وفي اتخاذ القرار. وختمت السيدة الزومي بالتأكيد على أهمية شحذ جهود البرلمانيين لتعزيز تنفيذ القرارات الدولية في مجالات السكان والتنمية المستدامة وتفعيل كل الأدوار التي يمكن أن يقوموا بها لإحداث تأثير إيجابي من خلال مراجعة التشريعات والقوانين وملاءمتها للأهداف التنموية أو من خلال التأكد من قيام الحكومات بالدور المنوط بها وكفاية الموارد المخصصة في الميزانية ومطالبة الحكومات بتوفير المعلومات اللازمة.

من ثم سألت السيدة يوسف المشاركين عن التفاوتات المجتمعية وكيفية التعامل معها خاصة في وضع الميزانيات، وأيضاً عن تعامل البرلمانات مع أولويات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخاصة

وفيات الأمهات واستخدام وسائل تنظيم الأسرة وكل ما يتعلق بالصحة الإنجابية والعنف القائم على النوع. وفي هذا السياق، أوضح السيد نجيب غانم، عضو مجلس النواب اليمني، أن اليمن مر بمرحلتين، المرحلة الأولى قبل 2014 والتي اتسمت بتناغم السياسات السكانية وبرامج التنمية المستدامة مع مقررات المجتمع الإقليمي والدولي، وحقق فيها اليمن تقدماً هاماً فيما يتعلق بخفض وفيات الأمهات والأطفال وعدد من مؤشرات التنمية، كما قام البرلمان اليمني قبل 2010 بإقرار قانون يتعلق بالحمل الآمن والولادة الآمنة وحماية الأطفال، وهو قانون متقدم جداً بالإضافة الى ضمان موازنات لبرامج الرعاية الصحية الاولية ومنها ما يتعلق برعاية الأم اثناء الحمل وبعد الولادة وتحصين الأطفال.

وأضاف السيد غانم أن الانقلاب أربك الكثير من البرامج باليمن وخاصة برامج التنمية المستدامة. ثم أشار إلى أن اعلان القاهرة للسكان 2013 أكد على إيلاء اهتمام خاص بحقوق اللاجئين والنازحين في البلدان العربية التي تشهد صراعات مسلّحة ومع ذلك فمحافظة مأرب التي سجلت وحدها 4 مليون نازح لم تجد الدعم اللازم من قبل الحكومة المحلية أو المنظمات الدولية والإقليمية، كما أن برامج الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في مجال السكان والتنمية لا تعكس في سياساتها أو أولويات إنفاقها ما تعانيه هذه الدول من عدم الاستقرار إلى حد تكاد تتوقف معه برامج التنمية المستدامة. وأنهى مداخلته بالتساؤل عما إذا كانت هذه التحديات تستدعي إعادة النظر في تصميم الأولويات الخاصة بالسياسات السكانية لدى صناع القرار خاصة على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية وذلك لدعم المشرّعين في الدول العربية.

وركّزت السيدة ساندي طانيوس وهي مستشارة قانونية في مجلس النواب اللبناني، في الكلمة التي ألقتها بالنيابة عن السيدة عناية عز الدين، وهي عضو في مجلس النواب اللبناني، على كيفية قيام مجلس النواب اللبناني بتوثيق علاقته بالمجتمع، فعلى سبيل المثال قامت لجنة المرأة والطفل بمجلس النواب اللبناني في مبادرة فريدة من نوعها بإطلاق حملات استماع دعت فيها نساء من مختلف القطاعات للحضور للمجلس النيابي للاستماع إلى التحديات التي تعرضن لها خلال السنين الأربعة الأخيرة، ونتيجة لذلك تقدمت لجنة المرأة والطفل بمقترحي قانونين هما (1) ترتيبات العمل المرن لتخفيف عبء أعمال الرعاية على النساء وتشجيع مشاركتهن الاقتصادية؛ و(2) الدراسة التناوبية وهي منهج يشجع الشباب على الدخول في سوق العمل وتوفير الحماية لهم. كما وجّهت لجنة المرأة والطفل أسئلة لمختلف الوزارات عن البرامج التي تقوم بها لتمكين المرأة في الحياة الاقتصادية بالإضافة لرفع تقرير لطلب إدخال بعض التعديلات على الموازنة لضمان المساواة بين الجنسين. وقامت لجنة المرأة والطفل أيضاً بمراجعة وطرح تعديلات على قوانين العنف الأسري، والاتجار بالبشر، والتحرش الجنسي. وفي ختام حديثها تساءلت السيدة طانيوس كيف يمكن للسياسات والبرامج التي يتم طرحها أن تكون ضمن نظام مرن وقادر على الصمود في ظل انتشار الأزمات وما هي السبل لتعزيز هذه الأنظمة.

تمحور السؤال الأخير في هذه الجلسة حول الأساليب التي يمكن اتباعها لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بشكل أفضل. وفي هذا السياق، أفادت السيدة ميسون العتوم، عضو مجلس الأعيان الأردني، أن جائحة كورونا فرضت عالماً جديداً ومنطقاً جديداً ورؤية جديدة تتطلّب أساليبَ جديدة للتعامل معها، كما كشفت الجائحة عن اختلالات بنيوية في أنظمتنا الاجتماعية والصحية والسكانية والسياسات بشكل عام تفرض على الحكومات عدم العودة إلى الوراء. وأشارت السيدة العتوم إلى التحول الرقمي الهام الذي انتشر اثناء الجائحة، مما يدفع للتفكير بأطر جديدة تأخذ الرقمنة بعين الاعتبار، وأوصت بتكثيف الدراسات حول موضوع الرقمنة، والخروج بنتائج وتوصيات للتعاطي بطريقة مختلفة ومبتكرة مع قضايا المرأة وغيرها من قضايا السكان.

بدورها، شددت السيدة نجاة عون صليبا، عضو مجلس النواب اللبناني، على ضرورة العمل المشترك حيث يتجه العالم ككل نحو المشاركة في أخذ القرار والتقييم للأعمال التي تجري في عدة بلدان، وكذلك وضع خطة موحدة بالمواضيع أو القضايا المشتركة التي تواجه كافة الدول، مثل جائحة كورونا والذكاء الاصطناعي

وضرورة إلقاء الضوء على الأخلاقيات التي تحكم التعامل مع هذه القضايا والاستعداد بالتشريعات المناسبة لهذه التحديات وتحضير الجيل الجديد للتعاطي مع هذه القضايا بالإضافة الى تحفيز الشابات للابتكار خاصة في المجال التكنولوجي. وأثارت السيدة صليبا أيضاً قضية التغيّر المناخي التي تؤثر على منطقتنا العربية، وأكدت على أهمية الاستعداد بالتشريعات اللازمة لتداعيات هذه الأزمة، كما أكدت على دور المرأة في الحفاظ على البيئة والتصدي للتغيرات المناخية وكذلك على دور المنظمات الإقليمية كالإسكوا في تسليط الضوء على الإنجازات التي تحققها المرأة العربية في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، اقترح السيد نجيب غانم، عضو مجلس النواب اليمني، عدداً من التوصيات وهي: (1) إعادة صياغة الأولويات في برامج السكان والتنمية في ضوء تداعيات النزاع في بعض الدول العربية مثل الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، وسبل تلبية احتياجات المجموعات السكانية خاصةً فئتي النازحين والمهاجرين؛ (2) وضع آلية واضحة ومنسّقة مع أصحاب المصلحة في برامج التنمية المستدامة لرصد ومتابعة التقدم المحرز؛ (3) ضبط آليات الحوكمة لدى المنظمات الدولية العاملة في مناطق النزاع المسلح كاليمن حتى لا يتم هدر الموارد المخصّصة لبرامج التنمية والإغاثة والصحة وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى.

بعد ذلك، تحدث السيد رأفت بكار، عضو مجلس النواب السوري، عن التجربة السورية قبل 13 عام، حيث كانت الجمهورية العربية السورية من الدول الرائدة في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية وخاصة الصحية منها التي كانت تُقَدَّم مجاناً وخدمات الحماية الاجتماعية للنساء. وتشهد الجمهورية العربية السورية حالياً تعديل قانون الشؤون المدنية والذي حُدِّدَ من خلاله سن الزواج وضبط عمالة الأطفال. وأعرب السيد بكار عن أمله بأن يسهم دعم المنظمات الدولية والاقليمية والدول الصديقة والمجتمعات العربية بتحسين الوضع السكاني في الجمهورية العربية السورية وعودة المؤشرات التنموية إلى سابق عهدها وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية للنساء والحد من هجرة الشباب وإقامة المشاريع التنموية التي تحقق التنمية المستدامة.

## دال – الجلسة الثانية: حوار مفتوح حول تعزيز دور البرلمانات في تسريع تنفيذ إعلان القاهرة 2013 في المنطقة العربية

وفّرت هذه الجلسة منصّة لمناقشة مختلف التحديات التي يواجهها البرلمانيون المعنيون بقضايا السكان واقتراح حلول ملموسة لضمان مشاركتهم الفعالة في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013. وأدارت الجلسة السيدة ريتا جقمان، أستاذة الصحة العامة ومنسقة الأبحاث والبرامج في معهد المجتمع والصحة العامة في جامعة بيرزيت، فطرحت سؤالين توجيهيين حول (1) أبرز التحديات التي تواجه البرلمانيين في الاستجابة لقضايا السكان؛ و(2) الخطوات العملية المقترحة لتفعيل دورهم في تسريع تنفيذ إعلان القاهرة 2013. وفي هذا الإطار أثار المشاركون المسائل التالية:

1. ضرورة قيام البرلمانيين بإنشاء آلية لتخصيص الموارد والاستجابة للقضايا السكانية في حال عدم تواجد آلية واضحة لذلك؛
2. ضرورة تكثيف الجهود لتوفير الحماية الاجتماعية لكافة الفئات وتعزيز منظومة الصحة من خلال القوانين ونُظُم التأمينات الاجتماعية وتخصيص الميزانيات المناسبة على المستوى الوطني؛
3. ضرورة اقتران أهداف التنمية المستدامة ببرنامج عمل وطني في الدول حتى يتم تحقيقها؛
4. أهمية التكاتف والتعاون بين الدول العربية لمعالجة القضايا الحيوية المشتركة التي تؤثر على سكان المنطقة وأبرزها قضية التغيّر المناخي وتداعياتها على الهجرة والأمن الغذائي؛
5. إيلاء الاهتمام اللازم للأفراد والفئات السكانية الضعيفة في سياق الحروب والنزاعات؛

6. تعزيز إنتاج المعلومات لتمكين البرلمانيين ومساعدتهم في صياغة القوانين أو نقاشها؛
7. التأكيد على الدور الأساسي للبرلمانيين في مساءلة الحكومات والرقابة الدورية على تنفيذ السياسات ذات الصلة بالسكان.
8. تحديد أربع ركائز للتعاطي مع القضايا السكانية وهي (1) تحسين جمع البيانات وتحليلها وتداولها؛ (2) تقليل الفجوة بين تحليل البيانات والواقع؛ (3) إنشاء نظام وقائي مبكر للأزمات والكوارث؛ و(4) توسيع نطاق التعاون الإقليمي والدولي حول قضايا السكان والتنمية.

### هاء- الملاحظات الختامية

في اختتام الحوار ألقت السيدة سارة سلمان كلمة الإسكوا الختامية، شكرت خلالها المشاركين والجهات المنظِّمة الأخرى واستعرضت أبرز الرسائل والتوصيات الصادرة عن الاجتماع. بدورها، تحدثت السيدة هالة يوسف باسم صندوق الأمم المتحدة للسكان - المكتب الإقليمي للدول العربية فأكدت على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام والجهد لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة وتخطي الصعوبات القائمة خصوصاً في مجال البيانات ذات الصلة ومكافحة الممارسات الضارة، مؤكدة على دور البرلمانيين المحوري في المضي قدماً في تحقيق برنامج عمل المؤتمر. واختتمت المستشار مروة راشد، إدارة السياسات السكانية في جامعة الدول العربية، الاجتماع بتوجيه الشكر للحضور من السادة النواب والشركاء والتأكيد على عرض مخرجات الاجتماع خلال مؤتمر الاستعراض الإقليمي القادم في بيروت 2023 وتضمينها في الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر.

## رابعاً - المشاركون

شارك في الحوار برلمانيون من الدول العربية فضلاً عن خبراء في شؤون السكان والصحة والتنمية من الجامعات ومن الإسكوا وجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان - والمكتب الإقليمي للدول العربية فضلاً عن ممثلين عن المكاتب الوطنية للصندوق. وقد تمثلت في الاجتماع تسع دول عربية هي: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وسلطنة عُمان، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية. وضم الحوار أيضاً عدداً من النواب الذين يمثلون البرلمان العربي، والإتحاد البرلماني العربي، ومنتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية. (ترد قائمة المشاركين في المرفق)

# قائمة المشاركين

## أ - الدول العربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السيد أحمد بن شعايب بلعرج
نائب في المجلس الشعبي الوطني

السيد عليوات محمد
نائب في المجلس الشعبي الوطني

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة ميسون العتوم
عضو مجلس الأعيان

الجمهورية اللبنانية

السيدة نجاة عون صليبا
عضو مجلس النواب

السيدة ساندي طانيوس
مستشارة قانونية
مجلس النواب

السيدة فاطمة خليفة
مستشارة قانونية
مجلس النواب

المملكة المغربية

السيدة خديجة الزومي
عضو مجلس النواب

السيدة نادية التهامي
عضو مجلس النواب

السيد حسن بن عمر
عضو مجلس النواب

السيد حمزة سوكاح
عضو مجلس النواب

سلطنة عمان

السيد سعيد بن مبارك المحرمي
عضو مجلس الدولة

السيدة طاهرة بنت عبدالخالق بن علي اللواتية
عضو مجلس الشورى

جمهورية الصومال الفيدرالية

السيد محمد عبد الرحمن نظيف
عضو مجلس الشعب الفيدرالى الصومالى

السيد عبد الله بطان ورسمي
رئيس لجنة العلاقات الخارجية
مجلس الشعب الفيدرالى الصومالى

السيد عبد الرحمن محمد عبدلي
أمين عام
مجلس الشعب الفيدرالى الصومالى

السيد محمد عبد الرحمن آدم
مدير مكتب الرئيس
مجلس الشعب الفيدرالى الصومالى

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد خالد الشويكي
عضو مجلس الشعب

السيد رأفت بكار
عضو مجلس الشعب

الجمهورية اليمنية

السيد الشيخ سلطان سعيد عبدالله البركاني
رئيس مجلس النواب

السيد نجيب سعيد غانم
عضو مجلس النواب

السيد سمير خيري رضا
عضو مجلس النواب

السيد أمين علي زهرة
عضو مجلس النواب

البرلمان العربي

السيدة منى محمد محمود الخليلي
عضو

الاتحاد البرلماني العربي
السيد فايز الشوابكة
الأمين العام

منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية
السيد أشرف حاتم
عضو في المنتدى
رئيس لجنة الصحة في مجلس النواب المصري

السيد رضا شبلي الخوالدة
عضو في المنتدى
عضو مجلس الأعيان الأردني

السيد عبد الهادي الكسابي
نائب رئيس المنتدى
رئيس لجنة التضامن الاجتماعي في مجلس النواب المصري

السيد محمد علي حسن
عضو في المنتدى
عضو في مجلس الشورى البحريني

**ب- الخبراء**

السيد سهيل العويني
عضو في مجلس نواب الشعب التونسي

السيدة ريتا جقمان
أستاذة الصحة العامة ومنسقة الأبحاث والبرامج
معهد المجتمع والصحة العامة بجامعة بيرزيت
دولة فلسطين

**ج- المنظمون**

جامعة الدول العربية

السيدة شعاع دسوقي
وزير مفوض ومديرة السياسات السكانية

السيدة مروى راشد
مستشارة

السيدة شيماء عبد المنعم
منسق برامج إدارة السياسات السكانية

السيدة ياسمين ابراهيم
مسؤولة عن الملفات السكانية

السيدة نيفين أنيس
مستشارة

صندوق الأمم المتحدة للسكان- المكتب الإقليمي للدول العربية

السيدة ليلى بكر
المديرة الإقليمية

السيدة هالة يوسف
المستشارة الإقليمية للصحة الجنسية والإنجابية

السيدة ثيودورا كاستان
أخصائية برامج إقليمية في قضايا العنف القائم على الجنس

السيدة سيما الياس
خبيرة دعم البرامج

السيد شكري بن يحيى
أخصائي البرنامج الإقليمي للسكان والتنمية

الإسكوا

السيدة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة

السيدة سلمى النمس
رئيس قسم المساواة بين الجنسين بالإنابة

السيدة سارة سلمان
مسؤولة أولى لشؤون السكان

السيدة دينا تنير
مسؤولة شؤون اجتماعية

السيدة نادين شلق
مساعدة ابحاث

لسيدة منال سعيد
مستشارة في قضايا كبار السن

السيدة سامية عضاضة
مستشارة في قضايا السكان

السيدة نور شرف الدين
مساعدة إدارية